

في السعودية: الترفيه سياسة، والقمع أساس الحكم

لم يعد ممكنًا التعامل مع ملف الترفيه في السعودية بوصفه شأنًا ثقافيًا أو اجتماعيًا، ولا حتى كجزء من "تحولات" نمطية تمر بها الدول.

نحن أمام خيار سياسي مقصود، له منطق واضح، وتوقيت محسوب، ونتائج لا يمكن فصلها عن طبيعة الحكم القائم.

في دولة تُدار اليوم بأعلى درجات المركزية، حيث تُختصر السلطات التنفيذية والأمنية والاقتصادية في يد شخص واحدة، يصبح من العبث البحث عن "جهات منفذة" أو "هيئات مستقلة".

المسؤولية هنا تصعد رأسًا إلى قمة الهرم: إلى ولي العهد محمد بن سلمان، بوصفه مانع القرار الأوحد.

ماذا يعني الترفيه في سياق القمع؟

الترفيه، بذاته، ليس مشكلة، لكن تحويله إلى سياسة دولة مركزية في ظل:

إغلاق كامل للمجال السياسي، تجريم أي تعبير مستقل، قمع الصحافة، وتفكيك كل وساطة دينية أو اجتماعية،

يجعله شيئًا آخر تمامًا.

في هذا السياق، لا يصبح الترفيه مساحة حرية، بل أداة إدارة.

ليس إضافة إلى الحقوق، بل بديلًا عنها.

الصحيح بدل الصوت

النموذج المعتمد لا يخطئه النظر:

انفتاح واسع في السلوك الفردي مقابل قمع مطلق للرأي والتنظيم والمساءلة

المعادلة واضحة:

اسمح بما يُستهلك، وامنع ما يُنتج وغيّر.

افتح المجال لما يمكن ضبطه أمنيًا وتسويقه خارجيًا، وأغلقه أمام أي فعل سياسي لا يمكن السيطرة على نتائجه.

المواطن هنا لا يُنظر إليه كمصالح، بل كجمهور:

يحضر، يصفّق، ينصرف.

الصمت ليس تقصيرًا... بل سياسة

عندما تقع حوادث أو تجاوزات داخل فعاليات رسمية، يتكرر المشهد ذاته:

غياب للرواية الرسمية، لا تحقيقات علنية، لا مساءلة واضحة.

هذا الصمت ليس خللاً إداريًا ولا ارتباكًا إعلاميًا.

إنه قرار سياسي واعٍ: لأن الاعتراف بالخلل يعني الاعتراف بالمسؤولية، والمسؤولية في نظام مركزي تعني

الإقرار بفشل خيار سياسي كامل.

سقوط الأقنعة

لا يمكن لمحمد بن سلمان أن:

يُقدِّم دوليًا باعتباره مهندس "التحول" و"التحديث"، ثم يُرفع عنه عبء نتائج السياسات نفسها عندما تتحول إلى عبء سياسي وأخلاقي.

في أنظمة الحكم الفردية، لا توجد مسافة بين القرار والنتيجة.

الإنجازات لا تُفصل عن أثمانها، والسلطة الشاملة لا تأتي بلا محاسبة.

الخلاصة

ما يجري في السعودية ليس تحريراً للمجتمع، بل إعادة توجيه له.

ليس توسعة للحريات، بل إعادة تعريف لها على مقاس الأمن والسيطرة.

عندما يُفتح المسرح وتُغلق الساحات،

عندما يُسمح بالرقص ويُمنع الكلام،

عندما يُضخَّم الضجيج ويُخنق الصوت،

نحن لا نشهد انفتاحًا،

بل نرى نموذج حكم يستخدم الترفيه كواجهة، والقمع كأساس.

ومحمد بن سلمان، بصفته مركز القرار، مسؤول سياسيًا وتاريخيًا عن هذا المسار.

والتاريخ، كما هو معروف،

لا يسأل عمّا قيل في المؤتمرات...

بل عمّا مُنِع قوله في الشارع.